دراسة :الإنتاج النباتي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الإنتاج الزراعي

■ ،،كتب/ علي البشيري

أكدت دراسة أن الإنتاج النباتي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الإنتاج الزراعي وتتصدر مساحة محاصيل الحبوب بنسبة ٥٥٪، وبلغ إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٣,٧٣٩ طناً مقارنة بحوالي ١,٩٨ مليون طن في سنة ١٩٧٥م، مما يشير إلى أن تناقص المساحة المزروعة الكلية والمساحة المخصصة لإنتاج الحبوب وكميات إنتاج الحبوب خلال الثلاثون سنة الماضية.

وأوضحت الدراسة التي أعدها الدكتور ناصر العولقي أن مساحة الذرة الرفيعة شكلت نسبة ٥٨٪ من إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب عام ٢٠٠٨م والقمح ١٦٪ والدخن ١٥٪ والشعير ٥٪ والذرة الشامية ٦٪. كما أن المساحة المزروعة على الآبار زادت من ٢٪ في عام ١٩٧٥م إلى ٤٠٪ في العام ٢٠٠٠م بينما المساحة المعتمدة على الأمطار انخفضت من ٨٥٪ إلى ٤٥٪ لنفس الفترة.

ووفقا للدراسة فقد بلغ إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٣,٧٣٩ وبلغ الأستيراد من القمح في عام ٢٠٠٩م حوالي ٢,٧٩٩,١٣٠ طناً، أما الإنتاج من الفواكه فقد وصل عام ٢٠٠٨م إلى ٩٥٨,٩٧٧ طناً، وقد بلغ إنتاج البن لعام ٢٠٠٨م حوالي ١٨,٧٨٨ طناً وبلغ إنتاج السمسم ٢٣,٨٩٥ طناً عام ٢٠٠٨م، أما القطن فقد وصل إنتاجه إلى ١١٥ .٢٤ طناً عام ٢٠٠٨م، وزاد الإنتاج من الأعلاف عام ٢٠٠٨م إلى ٢,٠٠٠,٢٨٦ طناً.

وأشارت إلى أن هناك مشكلة كبرى تواجه القطاع الزراعي الغذائي في اليمن وتتمثل في الزيادة المضطردة في إنتاج القات واستهلاكه، حيث ارتفعت المساحة المزروعة من القات من أقل من ١٠٠٠٠ هكتار في أوائل السبعينات لتصل إلى ١٤٦,٨١٠ عام ٢٠٠٨م، وتكمن خطورة القات في استنزافه للمياه الجوفية ويستهلك حوالي ٣٠٪ من المياه الجوفية سنوياً. ووصلت قيمة القات المنتج عام ٢٠٠٨م حوالي ٢٤٦ مليار ريال بسعر المزرعة بينما وصلت قيمة الفواكه والخضراوات المزروعة عام ٢٠٠٨م حوالي ٢٧٦ مليار ريال وقيمة الحبوب ٩١ ملياراً فقط. كما أن القات يوظف في عملية إنتاجه وتسويقه حوالي ٥٠٠ ألف شخص أو حوالي ١٦٪ من مجموع العمالة في البلاد.

وبينت الدراسة أن السياسات الحكومية في العديد من البلدان النامية ومنها اليمن ركزت على تحقيق التنمية عن طريق قطاعات إنتاجية وخدمية غير قطاع الزراعة، وكانت هذه السياسات ترمي إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وبذلك تستطيع أن تحقق نمواً ودخولاً مرتفعة تمكنها من استيراد ما تحتاجه من مواد غذائية، كما اتجهت السياسة الحكومية لدعم سياسات سعريه لصالح السكان في الحضر فوفرت أغذية رخيصة الثمن ومدعومة لسنين طويلة مما أثر سلباً على القطاع الزراعي وخاصة فيما يخص إنتاج الحبوب ومما يؤكد عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي هو تدني الإنتاجية لمحاصيل الحبوب الغذائية في اليمن.

وأشارت إلى أن من الأخطاء المهمة التي ارتكبتها السياسة الزراعية في اليمن على مدى السنوات الماضية هو عدم إعطاء الاهتمام اللازم لأهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن ونقصد بذلك التوسع الكبير في زراعة القات واستنزاف المياه الجوفية لصالح القات والمنتجات الأخرى من الفواكه والخضراوات، ومن أهداف السياسة الزراعية حالياً بلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمدة على الإنتاج الغذائي المحلي ومكافحة الفقر في المجتمع الريفي وتحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو السكان.

وأكد الدكتور العولقي أن السياسة الزراعية في المستقبل تتجه إلى زيادة إنتاج الحبوب وخصوصاً القمح والإنتاج الحيواني بغرض تحقيق الأمن الغذائي للسكان وإيجاد بدائل زراعية وغذائية منافسة للقات وزيادة الدخول المتولدة من الزراعة المطرية عن طريق تعزيز البحوث والإرشاد في المناطق المطرية. ولكن عندما ننظر إلى مكونات السياسة الزراعية الحالية لا نجد في حقيقة الأمر أن هناك تحولاً حقيقياً في هذه السياسة يمكن أن يؤدي إلى تطوير القطاع الزراعي بشكل ملموس وجعله قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل وأن يساهم في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الريفي لأنه من الواضح أن الحكومة لا تمتلك الإمكانيات المادية ولا تستطيع أن تنفذ القرارات والتشريعات التي من شأنها معالجة التحديات الكبيرة التي تواجه الزراعة اليمنية.

ولفت إلى أن السياسة الاستثمارية فيما يخص توزيع الاستثمارات في الخطط الخمسية المتلاحقة فقد أعطت الأولوية لقطاعات الخدمات الأساسية بينما كان نصيب القطاعات الإنتاجية كالزراعة منخفضاً جداً. ولم تقتصر ضآلة الاستثمارات في التنمية الزراعية على القطاع العام فحسب بل امتدت إلى القطاع الخاص أيضاً.

وقد طبقت الحكومات المتعاقبة العديد من التدخلات السعرية، كما قامت الحكومة بدعم مدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور وتقاو وأيضاً دعم أسعار الديزل، ولكن هذا النوع من السياسة السعرية الزراعية لم يؤد إلى زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب كالقمح بل أدى إلى زيادة إنتاج الخضراوات والفواكه والقات، كما أدى إلى استنزاف المياه الجوفية. ومن المؤسف حقاً أن الحكومة كانت تنفق مئات الملايين من الدولارات سنوياً لدعم أسعار القمح والدقيق المستورد ولكنها لم تقدم الحوافز المؤدية إلى زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب وهي السلع الرئيسية للاستهلاك من الغذاء.

ووفقا للدراسة فقد تم إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في عام ١٩٩٣م بغرض دعم القطاع الزراعي والسمكي. وأنشئ الصندوق بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٣م، ويهدف الصندوق إلى العمل على دعم وتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي.وقد بلغ إجمالي ما أنفقه الصندوق لدعم وتمويل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مبلغ وقدره ١٧,١٤٩ مليار ريال موزعة على مجالات زراعية متنوعة، وقدم الصندوق قروض ميسرة لشراء مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي كالحراثات والأسمدة بمبلغ وقدره ٢,٧ مليار ريال وفي مجال التسويق الزراعي قدم الصندوق عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي مبلغ وقدره ١,١ مليار ريال لإنشاء بعض البنى التحتية الخاصة بإعداد وتحضير المنتجات الزراعية للتصدير.

كما قدم الصندوق قروضاً ميسرة بواسطة بنك التسليف التعاوني والزراعي بمبلغ ٩٣٠ مليون ريال للمساهمة مع الجمعيات التعاونية في مجال تسمين العجول والأغنام وتشجيع التربية المنزلية للأبقار والأغنام لصالح الأسر الفقيرة. ومول الصندوق إنشاء مسلخ للدواجن بمبلغ وقدره ١,١مليار ريال في معبر محافظة ذمار ولكن المشروع تعثر. وقدم الصندوق مبلغ ٢,٥ مليار ريال لتعلية رأس مال بنك التسليف التعاوني والزراعي. وصرفت مبالغ أخرى لبنك التسليف التعاوني والزراعي لتخفيض نسبة الفائدة على القروض الزراعية. ولدعم البناء المؤسسي قدم الصندوق ٢ %من إيراداته المحصلة للاتحاد التعاوني الزراعي للمساهمة في مشاريع الجمعيات الزراعية.

كما بلغ إجمالي ما أنفقه الصندوق لدعم قطاع الأسماك حوالي ٥,٢ مليار ريال لتوفير قوارب الصيد وإنشاء مراكز التسويق وتوفير ثلاجات التبريد للأسماك وتحديث مصانع تعليب الأسماك وغيرها من المشاريع السمكية. وقام الصندوق بتمويل عدد من مشروعات الري كالسدود والحواجز وخزانات حصاد المياه والكرفانات وبلغ إجمالي المنشآت المائية الممولة من الصندوق ١٦٠٨ منشآت وبمبلغ وقدره ٣٠ مليار ريال. وقدم الصندوق للمجالس المحلية حوالي ٥,١ مليار ريال بناء على قانون السلطة المحلية الذي ينص على توريد ٣٠٪ من إجمالي موارده المحدودة في قانون إنشائه للمجالس المحلية.

عاد إلى صنعاء بعد مشاركته في المنتدى الاقتصادي الياباني:

المتوكل: اليمن قدمت في المنتدى ورقة عمل حول التمويل والاستثمار والتجارة

■ ،،صنعاء / سبأ

عاد إلى صنعاء أمس وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل بعد مشاركته على رأس وفد اليمن في اجتماعات الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني والذي عقد مؤخرا في العاصمة التونسية.

وأوضح المتوكل في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المنتدى ركز على القضايا المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي بين المجموعة العربية واليابان من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في اليابان بمجالات الطاقة وتحلية المياه والتركيز على ما تقدمه اليابان للمنطقة لتوفير التمويل للبنى التحتية.

وأشار إلى أن وفد اليمن قدم ورقة عمل في المنتدى حول التمويل والاستثمار والتجارة في اليمن وما تحقق من إنجازات في هذا الجانب خلال الفترة الماضية والمشاريع الأساسية للحكومة للفترة القادمة.

وذكر وزير الصناعة والتجارة أنه حضر اجتماعات الجمعية العمومية لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد أمس في جنيف مبيناً انه تم فيها استعراض انضمام الدول الأقل نموا ومنها اليمن ومستوى التقدم الذي تحقق .. لافتا بأن الجمعية أكدت دعمها لانضمام اليمن واستكمال عملية الانضمام إلى المنظمة.

بحث التعاون التجاري والاستثماري بين اليمن وأمريكا

■ ،،أمانة العاصمة/سبأ

بحث رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس أمس مع الملحق التجاري بالسفارة الأمريكية بصنعاء / رولاند مكاني / علاقات التعاون التجارية والاستثمارية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة.

وفي اللقاء أكد الكبوس أهمية تعزيز علاقات التعاون التجارية والاستثمارية بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية بما يدعم إيجاد شراكة تسهم في الدفع بعملية التنمية في اليمن.

وأكد على ضرورة تسهيل المعاملات التجارية بين البلدين بما يخدم حركة التبادل التجاري ويسهل معاملات رجال المال والأعمال في البلدين.. منوها بدور الملحق التجاري الأمريكي في تحسين وتعزيز علاقات التعاون التجارية والاستثمارية بين البلدين خلال فترة عمله في اليمن.

من جانبه أكد الملحق التجاري الأمريكي أهمية العلاقات التجارية بين البلدين الصديقين وأسهامها في الارتقاء بمستوى الاقتصاد اليمني، مشيدا بما لمسه من تعاون من مختلف الجهات خلال فترة عمله في اليمن.

حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الإدارة لقطاع الصناعة عبدالحق سعيد وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ورجال المال والأعمال.

ارتفاع الأصول الخارجية للجهاز المصرفي إلى ٧,٧ مليار دولار نهاية أغسطس ٢٠١٠م

■ ،،خاص/الاقتصادية

ارتفع صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي إلى ٧ مليارات و٧٦٨ مليون دولار نهاية أغسطس ٢٠١٠م، مقابل ٧ مليارات و٥٢٤ مليون دولار في نهاية يوليو ٢٠١٠م، وبزيادة تقدر بـ٢٤٤ مليون دولار.

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن إجمالي الأصول تجاوزت ٨ مليارات دولار، غير أن إجمالي الخصوم بلغت ٣٢٣ مليون دولار، وبالتالي فقد بلغ صافي الأصول الخارجية نهاية أغسطس ٧٧٦٨ مليون دولار.

الجدير بالذكر أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بلغت في نهاية أغسطس ٢٠٠٩ نحو ٨ مليارات و٧٨٨ مليون دولار.

انخفاض عائدات الحكومة من الصادرات النفطية بـ٢,٤ مليار دولار في ٢٠٠٩م

■ ،،خاص/الاقتصادية

كشف تقرير حكومي عن انخفاض حصة الحكومة من الصادرات النفطية بمقدار مليارين و٤٣٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩م وأشار التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٩م إلى أن تراجع عائدات الحكومة من الصادرات النفطية يرجع إلى تراجع إنتاج النفط وانخفاض أسعاره في الأسواق الدولية.

ويشكل قطاع النفط في اليمن أهمية استراتيجية للاقتصاد اليمني منذ بداية إنتاجه وتصديره عام ١٩٨٦م، حيث يستمد هذا القطاع أهميته من مساهمته الكبيرة في مختلف الموازين الاقتصادية سواء مساهمته في تركيب الناتج المحلي أو في هيكل الصادرات السلعية الذي يستحوذ على النسبة العظمى منها فضلاً عن أهميته الاستراتيجية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة.

وأوضحت دراسة حكومية صادرة عن وزارة التخطيط أن التطورات في السوق النفطية الدولية وبالذات في جانب أسعار النفط تنعكس بآثارها الإيجابية والسلبية على مستوى أداء الاقتصاد اليمني وفي مختلف جوانبه الإنتاجية والخدمية والاجتماعية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الدعوة إلى إنشاء مركز تدريبي خاص بالصناعات التعدينية في اليمن

■ ،،كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة إنشاء مركز تدريبي خاص بالصناعات التعدينية والنفطية في اليمن لتنمية الموارد البشرية في هذا المجال، وتكوين مرجعية بحثية وتعليمية متكاملة في قطاع المعادن.

وأكدت الدراسة التي أعدتها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، أن التعدين من أهم الصناعات الاستخراجية التي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر الدخل، نظراً لما تتمتع به بلادنا من تنوع جيولوجي وثروات منتشرة في العديد من المحافظات، ومنها مناطق الجوف ومارب وشبوة، التي يمكن أن تكون نواة لمشروع استراتيجي متكامل يستند على مقومات ومرتكزات أساسية متعددة، أبرزها توفير اليد العاملة المحلية المؤهلة والمدربة علمياً وعملياً وفقاً لما يتطلبه قطاع التشغيل من مجال الصناعات التعدينية والنفطية من حيث الكم والنوع لمستوى المخرجات.

وطبقاً للدراسة فإن هناك أهمية منهجية لإنشاء مثل هذا المشروع التدريبي لتشكيل دليل مرجعي للإعداد والتنفيذ والتقييم لدراسة الجدوى الاقتصادية لتكوين مؤسسة تعليمية وتدريبية في هذا المجال الحيوي المتمثل بالصناعات التعدينية.

وتشير الدراسة إلى ضرورة أن يتم تنفيذ هذا المشروع وفقاً لمنهجية فنية دقيقة وشاملة لمعظم الجوانب المفيدة من مدخلات ومخرجات المشروع، والتي ستعمل على تحديد العرض والطلب على التدريب والتشغيل.

وتضيف الدراسة أن من أهم أهداف إنشاء مثل هذا المركز المساهمة في دراسة القطاعات والمجالات وأولوياتها في الصناعات التعدينية والنفطية، وكذا معرفة وحصر القطاعات المهنية المستهدفة في التنمية البشرية من خلال ترتيب المهن وتحديدها وتطويرها، بالإضافة إلى تكوين قاعدة بيانات حول سوق العمل في الصناعات التعدينية ومعرفة القطاعات والمجالات المهنية المستهدفة في خطط التنمية.

وتوضح الدراسة جوانب مهمة في هذا المشروع تتمثل في دراسة تحديد الاحتياجات التدريبية والدراسات الاجتماعية في تلمس توجهات السكان نحو العمل المهني، وكذا تحديد التخصصات وتقييم الدراسات الهندسية والاستكشافية في هذه التخصصات.

لعدم سلامتها الصحية:

حجز كمية من المواد الغذائية في ميناء الحديدة

■ ،،الحديدة/الثورة/يحيى كرد

احتجزت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بمحافظة الحديدة خلال الأسبوع الماضي بميناء الحديدة (٥٣٢١) كرتوناً وكيساً من الحلويات والفاصوليا لمخالفتها لشروط السلامة ولتلفها.

وأوضح الأخ منير صالح المقالح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بالحديدة في تصريح لـ"الثورة" أنه تم ضبط هذه الكمية من المواد الغذائية القادمة من إحدى الدول الصديقة على متن سفينة تجارية وهي (٤٤٠١) كرتون حلويات مخالفه للشروط الصحية لاحتوائها على العاب صغيرة تمثل خطورة على الأطفال كونها سهلة البلع و(٩٢٠) من الفاصوليا تالفة تم إعادة تصديرها إلى بلد المنشأ البالغة قيمتها ستة ملايين و(٧١) ألفاً و(٦٧٧) ريالاً كما تم إتلاف (١٥٥) كرتون كيس كبزرة حبوب لتعفنها في أكياسها البالغة قيمتها (٤٠٠) الف ريال .

مشيراً إلى انه يتم حالياً اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الحلويات تمهيداً لإعادة تصديرها أو إتلافها بناء على توجيهات مدير عام الهيئة المهندس أحمد أحمد البشة ووفقا للقانون.

إلى ذلك اختتمت أمس بمحافظة الحديدة الدورة التدريبية الخاصة بالمشورة فحص الإيدز (pltcالتي نظمها البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بوزارة الصحة بالتعاون مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بمشاركة ٢٠ مشاركاً ومشاركة من العاملين في القطاع الصحي بمحافظات الحديدة وريمة والمحويت وحجة .

وهدفت الدورة على مدى خمسة أيام إلى تعريف المشاركين بالمظاهر الإكلينيكية والعدوى الانتهازية عند الإصابة بفيروس الإيدز ومبادئ وطرق العلاج والفحوصات المطلوبة وعلاقة الإيدز بالسل وادراك أهمية المشورة وذكر عناصرها وأهميتها وخدمة مبادرة الكادر الصحي في مراكز تقديم الخدمات حسب الحاجة .

الديني يشدد على ضرورة الانضباط الوظيفي بهيئة أراضي حضرموت

■ ،،المكلا/ سبأ

شدد الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت خالد سعيد الديني على ضرورة الانضباط الوظيفي لمنتسبي الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بالمحافظة ومديرية مدينة المكلا، جاء ذلك خلال زيارته التفقدية أمس الأول لفرع الهيئة بالمحافظة ومديرية مدينة المكلا.

وأكد الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة على سرعة معالجة قضايا المواطنين وحل كافة الاشكالات التي تعترض سير عمل الهيئة، منوها بضرورة الحفاظ على الممتلكات العامة والمتنزهات ومحاسبة كل من يخالف قوانين ولوائح الهيئة.

وأكد أهمية حصر قضايا المواطنين والنزول الميداني للاطلاع على المخططات ومحاسبة كل من يتلاعب بها أو يسطو على المصالح العامة.

تأهيل ٣٠ استشارياً واستشارية بتعز في مجال تقديم دراسات الاحتياجات التنموية

■ ،، تعز/سبأ

بدأت أمس بالغرفة التجارية والصناعية بتعز الدورة التدريبية الثانية الخاصة بمستشاري الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال البحث السريع بالمشاركة.

ويتلقى ٣٠ استشارياً واستشارية من محافظة تعز في الدورة التي تستمر ١٢ يوما، وتنظمها وحدة التدريب بالصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة، محاضرات تعريفية حول منهجية البحث السريع بالمشاركة.

وأوضحت ضابطة وحدة التدريب بالصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة رجاء ناصر لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الدورة تهدف إلى تدريب وتاهيل الاستشاريين على منهجية البحث السريع لمساعدتهم خلال مهامهم في تقديم دراسات احتياجات المجتمعات الريفية من المشاريع التنموية المستديمة خاصة مشاريع البنى التحتية كالتعليم والصحة والمياه والطرقات وبناء القدرات وحماية الأراضي الزراعية.

وبينت ضابطة وحدة التدريب بالصندوق أن تلك الدورات تمكن الشباب من الجنسين ممن لديهم مؤهلات جامعية وغير حاصلين على وظائف في الحصول على وظائف ذات عائد مادي يساعدهم في تحسين حياتهم المعيشية.